بسم الله الرحمن الرحيم

الإجابات النموذجية لإمتحان المراجعة المتقدمة والتوكيد يونيو 2025م

السؤال الأول:

1 / التعليق على جودة تخطيط أداء تدقيق شركة رؤى المحدودة، ومناقشة جودة الضوابط والمسائل الأخلاقية والمهنية المثارة والتوصية بالإجراءات المناسبة التي يجب إتخاذها

جودة تخطيط أداء تدقيق شركة رؤى المحدودة تثير العديد من المخاوف والمسائل الأخلاقية والمهنية، بعض التعليقات حول هذه القضايا:

1. **تخطيط التدقيق:** يبدو أن تخطيط التدقيق لم يكن كافيًا، حيث لم يتم تخصيص وقت كافٍ للتدقيق بالذات من شريك التدقيق الرئيسي المسؤول عن الإشراف على عملية التدقيق ساعتان الزمن لم يكن كافي مقارنة بعدد 200 ساعة كمشرف على فريق التدقيق ككل، ولم يتم تعيين فريق تدقيق مؤهل بشكل كافٍ، هذا يتعارض مع معيار التدقيق الدولي 300 "تخطيط تدقيق البيانات المالية." يتناول المعيار أهمية تخطيط التدقيق بشكل كافٍ لضمان جودة التدقيق، بعض النقاط الرئيسية التي يغطيها هذا المعيار:

- **أهمية التخطيط:** يجب على المراجعين القانونيين تخطيط التدقيق بشكل كافٍ لضمان أن التدقيق يتم بشكل فعال وكفء.
- **تحديد نطاق التدقيق:** يجب على المراجعين القانونيين تحديد نطاق التدقيق بشكل واضح، بما في ذلك تحديد المجالات التي ستتم مراجعتها والموارد المطلوبة.
- **تحديد فريق التدقيق:** يجب على المراجعين القانونيين تعيين فريق تدقيق مؤهل وذو خبرة كافية لأداء المهمة.
- **تحديد الوقت المطلوب:** يجب على المراجعين القانونيين تحديد الوقت المطلوب لأداء التدقيق بشكل صحيح.
- **تحديد المخاطر:** يجب على المراجعين القانونيين تحديد المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على التدقيق ووضع خطة للتعامل معها.

2. **تأهيل وخبرة فريق التدقيق:** تكليف مساعدة التدقيق هالة جودات غير المؤهلة بعد، والتي تمت ترقيتها مؤخرًا إلى مديرة تدقيق دون وجود الخبرة الكافية، يثير مخاوف بشأن جودة التدقيق. هذا يتعارض مع

معيار الرقابة على الجودة (المعيار الدولي للمراجعة 220) الذي ينص على " يجب على المراجعين القانونيين التأكد من أن فريق التدقيق لديه الخبرة والكفاءة اللازمة لأداء المهمة، كما يجب عليهم تطبيق إجراءات الرقابة على الجودة لضمان أن التدقيق يتم بشكل فعال وكفء، بالإضافة إلى تقييم جودة التدقيق والتأكد من أن جميع المعايير المهنية قد تم الإلتزام بها.

3. **أدلة التدقيق:** يبدو أن أدلة التدقيق لم تكن كافية، حيث لم يتم التحقق بشكل كافٍ من صحة التوقعات التي قدمتها الإدارة. هذا يتعارض مع معيار التدقيق الدولي 500 "أدلة التدقيق." يهدف المعيار 500 إلى ضمان أن المراجعين القانونيين يحصلون على أدلة تدقيق كافية (يجب على المراجعين القانونيين التحقق من صحة وموثوقية الأدلة التي تم الحصول عليها) وملائمة (ذات صلة بالغرض من التدقيق) لتدعيم رأيهم المهني وتقديم رأي موضوعي حول البيانات المالية.
4. **توثيق التدقيق:** يبدو أن توثيق التدقيق لم يكن كافيًا، حيث لم يتم تسجيل الوقت بشكل دقيق، وهذا يتعارض مع معيار التدقيق الدولي 230 "توثيق التدقيق." يهدف المعيار 230 إلى ضمان أن المراجعين القانونيين يحتفظون بتوثيق كافٍ ودقيق للتدقيق، يشمل جميع الجوانب الهامة للتدقيق، بما في ذلك تخطيط التدقيق، إجراءات التدقيق، النتائج والاستنتاجات مما يسهل تقييم جودة التدقيق وضمان المساءلة.
5. **إستقلالية المراجع القانوني:** تلقي المراجع القانوني السابق رسومًا كبيرة مقابل التحقيق الخاص قد يثير مخاوف بشأن استقلاليته وموضوعيته، وهذا الأمر يتعارض مع معيار الإستقلالية في المراجعة (المعيار الدولي للمراجعة 200). يجب على المراجعين القانونيين الحفاظ على إستقلاليتهم وعدم السماح لأي علاقات أو مصالح بالتأثير على رأيهم المهني كما يجب عليهم فصل فريق التدقيق عن الفريق الذي يقدم الخدمات الأخرى لضمان عدم تأثير أي مصالح أو علاقات على رأي المهني للمراجع، من الأفضل أن لا تقدم شركة التدقيق خدمات إستشارية لعميل التدقيق حرصًا على الحفاظ على الإستقلالية وعلى تقديم رأيًا موضوعيًا ومستقلًا حول البيانات المالية.
6. **وقت التدقيق:** سجلات الوقت المتعلقة بمراجعة الشركة التابعة تظهر أن أعضاء فريق التدقيق قد سجلوا أوقاتًا غير كافية للعمل على التدقيق. هذا يثير مخاوف بشأن جودة التدقيق ومدى كفاية الأدلة التي تم جمعها. يجب على المراجعين القانونيين التأكد من أن لديهم الوقت الكافي لأداء التدقيق بشكل صحيح.
7. **الإفصاح عن الدعوى القضائية:** رفض المدير المالي للمجموعة مناقشة الآثار المحاسبية للقضية القانونية وعدم إجراء الإفصاح المناسب في الملاحظات عن الدعوى القضائية يتعارض مع معيار الإفصاح (المعيار الدولي للتقارير المالية 1) يجب على الشركات الإفصاح عن جميع المعلومات

الجوهرية التي قد تؤثر على قرارات المستخدمين، كما يتعارض أيضاً مع معيار المحاسبة الدولي 37 "المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة" والذي يتناول كيفية معالجة الالتزامات المحتملة والقضايا القانونية في التقارير المالية" يجب على الشركات إجراء تقديرات محاسبية مناسبة للالتزامات القانونية المحتملة، ويجب الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية المتعلقة بالدعاوى القضائية التي قد تؤثر على قرارات المستخدمين"

8. **السرية والمسؤولية المهنية:** إعتراض إدارة الشركة على تقرير المراجع القانوني بسبب فقرة الأمور الرئيسية يثير مخاوف بشأن السرية والمسؤولية المهنية. يجب على المراجعين القانونيين الحفاظ على السرية ولكن أيضًا يجب عليهم الإفصاح عن جميع المعلومات الجوهرية التي قد تؤثر على قرارات المستخدمين، يجب على المراجع القانوني عدم إفشاء الأسرار التي علمها خلال قيامه بعملية المراجعة إلا في الحالات التالية:
    1. متطلبات معايير المحاسبة.
    2. متطلبات الجهات القضائية.
    3. متطلبات وتعليمات الجهات الحكومية.

الإجابة على الإسئلة الفرعية التالية:

أ/ ماهي الإجراءات المتبعة من قبل المراجع الخارجي لمراجعة المخزون والتعليق على مسألة مشاكل المخزون ورفض المدير المالي في المجموعة السماح بالوصول الكامل إلى مصادر الأدلة اللازمة ،الفقرة (1).

لمراجعة المخزون، يتبع المراجع الخارجي الإجراءات التالية وفقًا لمعايير المراجعة الدولية:

- مراجعة إجراءات الجرد: يجب على المراجع حضور جرد المخزون والتأكد من أن الإجراءات المتبعة صحيحة ومناسبة.
- التحقق من الرصيد الفعلي: يجب على المراجع التحقق من الرصيد الفعلي للمخزون ومقارنته بالرصيد الدفتري، بعد الحصول على كشف بالمخزون لتحديد فيما إذا كان الرصيد يتطابق مع الرصيد الظاهر في ميزان المراجعة.
- تقييم إجراءات الضوابط الرقابية: يجب على المراجع تقييم إجراءات الضوابط الرقابية على المخزون للتأكد من أنها كافية لمنع الفقد أو التلف أو السرقة.
- الحصول على أدلة كافية: يجب على المراجع الحصول على أدلة كافية حول قيمة المخزون والتأكد من أنها تعكس القيمة الحقيقية.
- مناقشة التسويات التي جرت إستناداً لعملية الجرد الفعلي السابق للمخزون.

- الإستفسار عن الإجراءات المطبقة للرقابة على أية حركة للمخزون.
- الإستفسار عن الأسس المستخدمة لتقييم كل نوع من أنواع المخزون وبالأخص فيما يتعلق بحذف الأرباح بين الفروع الداخلية كذلك الإستفسار فيما إذا تم تقييم المخزون بالتكلفة أم صافي القيمة القابلة للتحقق أيهما أقل كما حددها معيار المحاسبة الدولي IAS 2.
- دراسة ثبات الطرق المتبعة لتقييم جرد المخزون .
- مقارنة مبالغ الأصناف الرئيسية للمخزون مع مثيلاتها للفترات السابقة والإستفسار حول التقلبات والإختلافات الجوهرية.
- مقارنة معدل دوران المخزون مع مثيلاتها للفترات السابقة.
- الإستفسار عن الطريقة المستخدمة لتشخيص المخزون البطئ الحركة والمخزون التالف وفيما إذا كان المخزون قد قيم بصافي القيمة القابلة للتحقق.
- الإستفسار فيما إذا تضمن مخزون المنشأة أي بضاعة أمانة، وفي هذه الحالة الإستفسار فيما إذا تمت التسويات المطلوبة بإستبعاد مثل هذه البضاعة من المخزون.
- الإستفسار فيما إذا تم رهن المخزون أو حفظه في مواقع أخرى أو بقى أمانة لدى الآخرين ودراسة فيما إذا تم محاسبة هذه المعاملات بشكل مناسب.

بخصوص مشاكل المخزون ورفض المدير المالي السماح بالوصول الكامل إلى مصادر الأدلة اللازمة، يمكن أن يؤدي ذلك إلى:

وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ذات العلاقة:

1. معيار التدقيق الدولي 200: يحدد هذا المعيار الأهداف العامة للمراجع المستقل وأساسيات تطبيق التدقيق وفقًا لمعايير التدقيق الدولية.
2. معيار التدقيق الدولي 315: يحدد هذا المعيار إجراءات تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها.
3. معيار التدقيق الدولي 330: يحدد هذا المعيار إجراءات التدقيق التي يجب على المراجع تنفيذها استجابة لمخاطر التحريف الجوهري التي تم تحديدها وتقييمها.
4. معيار التدقيق الدولي 500: يحدد هذا المعيار متطلبات الأدلة التدقيقية، بما في ذلك الحصول على أدلة كافية ومناسبة لدعم الرأي المهني للمراجع.

مشاكل المخزون ورفض المدير المالي السماح بالوصول الكامل إلى مصادر الأدلة اللازمة يمكن أن يكون لها تأثير كبير على البيانات المالية وعلى الرأي المهني للمراجع القانوني وتؤثر على جودة التدقيق، وفقًا لمعايير

التدقيق الدولية، يجب على المراجع أن يحصل على أدلة كافية ومناسبة ليدعم رأيه المهني حول البيانات المالية.

- **تأثير على البيانات المالية:**

1) **تحريف البيانات المالية:** إذا لم يتمكن المراجع من الحصول على أدلة كافية حول المخزون، فقد يؤدي ذلك إلى تحريف البيانات المالية، خاصة فيما يتعلق بتقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة.
2) **تأثير على رصيد المخزون:** إذا لم يتمكن المراجع من التحقق من رصيد المخزون بشكل كافٍ، فقد يؤدي ذلك إلى أخطاء في تقييم المخزون، مما قد يؤثر على صحة البيانات المالية.

- **تأثير على الرأي المهني للمراجع القانوني:**

1. **رأي غير مؤكد:** إذا لم يتمكن المراجع من الحصول على أدلة كافية، فقد يصدر رأيًا غير مؤكد حول البيانات المالية، مما قد يؤثر على مصداقية البيانات المالية.
2. **تحفظ في الرأي:** إذا وجد المراجع أن هناك قيودًا على نطاق التدقيق، يجب على المراجع أن يصدر رأيًا مهنيًا يعكس القيود التي واجهها في عملية التدقيق، إذا لزم الأمر فقد يصدر تحفظًا في رأيه حول البيانات المالية، مما قد يؤثر على ثقة المستخدمين في البيانات المالية.

ب/ ماهي الإجراءات المتبعة لكشف التلاعب والإحتيال على مستوى المبيعات في الفقرة (2).

واضح من خلال المؤشرات الخاصة بالنمو في المبيعات وهامش الربح الكلي والربح التشغيلي والذمم المدينة والمخزون بعد الرجوع إلى صافي التدفقات التشغيلية التي إنخفضت بحوالي 162% خلال نفس الفترة وهنا واجب المراجع القانوني الشك وهذا الشك ليس بشك عادي، بل شك مهني يشير إلى وجود تلاعب وإحتيال في المبيعات ما يجب فعله من المراجع القانوني.

في خطة المراجعة لهذا العميل وتقييم المخاطر يجب أن تحدد أن حسابات الذمم المدينة والمبيعات هي حسابات ذات مخاطر عالية وتستوجب إهتمامك كمراجع.

وبما أن دوافع الإدارة من تسجيل المبيعات هي التضخيم..... يبقي تاكيد الحدوث (Occurrence) لهذه المبيعات هو المشكلة...

وبما أن دوافع الإدارة من الذمم المدينة هو أيضاً التضخيم... يبقي تاكيد الوجود (Existence) لهذه الذمم هو المشكلة...

وبالتالي يجب المراجع القانوني أن يقوم بهذه الإجراءات:

1- اختار عينة من العملاء (أرصدتهم كبيرة أو قديمة) وأرسل لهم مصادقات علي الرصيد ويفضل أنها تكون من النوع (Positive Confirmation) لكي تعرفه انه لازم يرد، والأفضل ترك الرصيد فاضي هو الذي يقوم بكتابته.
2- لو تم الرد على المراسلات والمصادقات على المراجع مقارنة الرصيد الذي تم الإعتراف به من العملاء مع الرصيد الموجود بالدفاتر إذا وجد إختلاف يجب مناقشة العميل ودارسة مدى تأثير ذلك على مخصص الذمم المدينة وتقفل الحساب.
3- في حالة عدم الرد من العملاء على المصادقات فهنا على المراجع تحديد نسبة إستجابة العملاء للمراسلات والمصادقات ومقارنتها بالسنوات السابقة وتسأل عن سبب الإنخفاض.
4- يجب على المراجع البحث عن إجراء بديل وهو مراجعة تحصيلات العملاء ما بعد الفترة المحاسبية وحيكون لديه عدد ثلاثة سيناريهات:
   - ❖ العملاء بتدفع فعلاً ما عليها من إلتزامات وكل مبلغ بيقفل في الفاتورة الخاصة به.
   - ❖ العملاء بتدفع فعلاً الأموال المطلوبة منها لكن بصورة إجمالية (Aggregate) والشركة بتخفض الرصيد بالمبالغ المستلمة من العملاء، بس المراجع ليس لديه معرفة بأن هذه الأموال تخص أي فواتير ولا تخص أي فترة ولا تخص أي مبيعات.
   - ❖ لا توجد تحصيلات من العملاء أو التحصيلات منخفضة.
5- في حالة السيناريو الثاني والثالث الشك سوف يزيد لدى المراجع، بالتالي على المراجع القانوني القيام بإجراء بديل وهو مراجعة فواتير المبيعات وأذون الشحن وتسليم البضاعة، لكن الشك سوف يزداد أكثر نسبة لشك المراجع في إنه الفواتير وأذون الشحن وتسليم البضاعة ممكن تكون مضروبة.
6- بالتالي يجب على المراجع مراجعة مرتجعات المبيعات ومراجعة النسبة التي تم تحديدها بواسطة الشركة لمرتجعات المبيعات، ومن ثم مقارنة مرتجعات المبيعات مع فواتير المبيعات الأصلية وفي الغالب سوف يتضح للمراجع بأن هنالك نسبة كبيرة من المبيعات بيتم إرجاعها بعد إقفال الفترة المحاسبية، ومن الممكن تجد أن إدارة الشركة محددة نسبة ضعيفة للمبيعات المرتجعة، وهذا ممكن يشير إلى أن الشركة بتتفق مع العملاء شراء بضاعة في نهاية الفترة المحاسبية وبأن يتم إرجاعها في بداية الفترة المحاسبية.

هنالك عدد إثنان من السيناريوهات المتوقعة:

1. الشركة مسجلة مبيعات وهمية والذمم التجارية المدينة غير موجودة وفي عملية إحتيال شغالة بالإتفاق ما بين الشركة والعملاء، أو
2. الأرقام كلها مظبوطة فعلاً بعد ما قام المراجع بتنفيذ كل إجراءات التأكيد ونفذ إجراءات المراجعة، السبب في تشوه الأرقام هو أن الشركة عندها متلازمة (Overtrading) يعني بتعمل أنشطة تجارية كبيرة في فترة قصيرة إعتماداً على تمويلات قصيرة الأجل، والذي يؤكد ذلك هو إرتفاع الإلتزامات المتداولة مقارنة بإجمالي الإلتزامات، ويجب على المراجع أن لا يسكت على ذلك بل عليه أن يشير إلى ذلك في إفصاح الإستمرارية.

2/ إجراءات مراجعة القوائم المالية للمجموعة بما في ذلك مراجعي المكونات متناولاً قبول وإستمرار علاقة الإرتباط بمراجعة المجموعة و أهداف ومسؤولية المراجع القانوني للمجموعة.

قبول وإستمرار علاقة الإرتباط بمراجعة المجموعة:

1. يراعي في حالة الإرتباط المستمر التغيرات في المنشأة التي تستلزم خطاب إرتباط جديد، مثل: التغير في الهيكلة أو الإدارة أو السياسات المحاسبية أو أدوات الرقابة...الخ.
2. يجب علي مراجع المجموعة فهم المجموعة وبيئتها ومكوناتها الداخلية والخارجية.
3. إذا إستنتج الشريك المسؤول عن إرتباط المجموعة عدم تمكنه من الحصول علي أدلة كافية للمجموعة فيجب عليه الانسحاب من الارتباط او الامتناع عن ابداء رأيه.
4. لمراجع المجموعة مشاركة مراجع المكون وتوجيهه والاشراف علي عمله وأخذ خطاب التمثيل منه فيما يتعلق بالمراجعة ويجب ان تتضمن هذه المشاركة علي الاقل:

   أ- مناقشة الانشطة المهمة للمكون.

   ب-مناقشة قابلية مكون المجموعة للتحريف الجوهري.
5. الاتصال بإدارة المجموعة من صلاحية مراجع المجموعة فقط ولا يحق لمراجع المكون الاتصال بإدارة المجموعة، ويتمثل هذا الاتصال بإبلاغ الادارة عن أوجه القصور في الرقابة الداخلية.
6. الاتصال بمراجع مكون المجموعة : أن يكون مراجع المكون مستقلاً وذو كفاءة مهنية ويتم الاتفاق علي إجراءات المراجعة والأهمية النسبية وأي معلومات حول المنشأة وإحتمالات التحريف أو عدم الإلتزام وكذلك وصف الرقابة الداخلية للمكون.

7. التوثيق: يجب على فريق إرتباط مراجع المجموعة أن يضمن في تقريره: تحليل لمكونات المجموعة وطبيعة عمل فريق الإرتباط والإتصالات المكتوبة بين فريق الإرتباط.
8. الأحداث اللاحقة .
9. الإتصال بالمكلفين بالحوكمة في المجموعة أو إبلاغهم.
10. فحص توثيق مراجع المكون للمخاطر المهمة.

أهداف مراجع المجموعة:

1. الإتصال بمراجعي مكونات المجموعة بشأن نطاق وتوقيت ومدى عملهم.
2. الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة المتعلقة بالمعلومات المالية لمكونات المجموعة وآلية توحيد قوائمها.

مسؤولية المراجع القانوني للمجموعة:

عندما يكون رأي مراجع المجموعة معدلاً فإنه يوضح ذلك في فقرة أساس الرأي دون الإشارة إلى مراجع المكون ما لم تكن تلك الإشارة ضرورية لتفسير الظروف.

3/ المسؤوليات عن الغش والتصرفات غير القانونية ، متحدثاً عن مسؤولية الإدارة والمراجع بشأن الغش، وأنواع التصرفات غير القانونية وموقف المراجع من إكتشاف تصرف غير قانوني ومسؤولية المراجع عن التصرفات غير القانونية.

مسؤولية الإدارة بشأن الغش:

1. تعتبر الإدارة والمكلفين بالحوكمة هم المسؤول الأساسي عن منع وإكتشاف الغش من خلال تقليل فرص وقوعه وردع مرتكبيه، وهذا يشمل وضع نظام رقابة داخلية فعال والحفاظ عليه، بالإضافة إلى خلق بيئة عمل أخلاقية آمنة.
2. إيجاد بيئة رقابية مناسبة: يجب على الإدارة تهيئة بيئة تشجع على النزاهة والشفافية، وتضمن تطبيق السياسات والإجراءات التي تحول دون حدوث الغش.
3. نظام رقابة داخلية فعال: يجب أن يكون النظام الرقابي الداخلي مصمماً بشكل يتيح الكشف المبكر عن أي مخالفات أو تجاوزات، بما في ذلك الغش والتدليس.

مسؤولية المراجع القانوني بشأن الغش:

تنحصر مسؤولية المراجع في التأكيد المعقول بخلو القوائم المالية من التحريف الجوهري بسبب الغش أو الخطأ. وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة ISA 240 "مسؤولية الإدارة بشأن الغش" مسؤولية المراجع بشأن الغش في مراجعة البيانات المالية."

هذا المعيار يتناول مسؤولية المراجع عن النظر في الغش في مراجعة البيانات المالية، ويحدد الإجراءات التي يجب على المراجع اتخاذها للكشف عن الغش والتدليس. كما يوضح المعيار أهمية فهم المراجع للعوامل التي قد تزيد من خطر الغش والتدليس، مثل الضغوط المالية وعدم فعالية الرقابة الداخلية والعلاقات غير العادية مع الأطراف الخارجية.

بالإضافة إلى ذلك، ISA 315 "تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها" و ISA 330 "إجراءات المراجع استجابةً لمخاطر التحريف الجوهري" يعتبران أيضاً ذات صلة بمسؤولية الإدارة بشأن الغش، حيث يتناولان كيفية تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري وتصميم وتنفيذ إجراءات المراجعة استجابةً لتلك المخاطر.

أنواع التصرفات غير القانونية:

1. تصرفات غير قانونية لها تأثير مباشر على القوائم المالية، مثل زيادة رأس المال، توزيع الأرباح.
2. تصرفات غير قانونية لها تأثير غير مباشر على القوائم المالية، مثل بيع أوراق مالية.

موقف المراجع من إكتشاف تصرف غير قانوني:

1. يستفسر المراجع من المستوى الإداري الأعلى من المستوى الضالع في التصرف غير القانوني.
2. تطبيق إجراءات مراجعة إضافية.
3. أخذ تأكيدات للمعلومات الهامة.
4. يأخذ أثر هذا التصرف على القوائم المالية.
5. إبلاغ لجنة المراجعة.
6. يأخذ في إعتباره تعديل تقرير المراجعة.
7. إنعكاس هذا على بيانات الإدارة وهل حدثت عمليات مشابهة.

مسؤولية المراجع عن التصرفات غير القانونية:

1) التصرفات ذات الأثر المباشر على القوائم المالية: مسؤول عنها مثل مسؤوليته عن الغش والخطأ.
2) التصرفات ذات الأثر غير المباشر على القوائم المالية: عدم شمولية برنامج المراجعة لمثل هذه التصرفات وفي حال إكتشاف إحتمال حدوثها فيجب إجراء المراجعة اللازمة.

4/ إن التقديرات المهنية تلعب دوراً أساسياً في المراجعة والمحاسبة وفي إجراءاتها.

1. عرف التقدير المهني متطرقاً إلى الإستجابات للأخطار المقيمة والإجراءات الموضوعية للإستجابة للمخاطر الهامة والمؤثرة.

تعريف التقدير المهني:

التقدير المهني هو عملية اتخاذ قرارات مهنية مدروسة في ظل ظروف غير مؤكدة، حيث يتطلب من المراجعين استخدام خبرتهم ومهاراتهم لتحليل المعلومات المتاحة واتخاذ القرارات المناسبة. يشمل التقدير المهني الاستجابة للأخطار المقيمة والإجراءات الموضوعية للاستجابة للمخاطر الهامة والمؤثرة.

الإستجابة للأخطار المقيمة:

- يجب على المراجعين تحديد وتقييم الأخطار المحتملة التي قد تؤثر على البيانات المالية.
- يجب على المراجعين تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة للاستجابة للأخطار المقيمة.

الإجراءات الموضوعية للإستجابة للمخاطر الهامة والمؤثرة:

- يجب على المراجعين تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق موضوعية للاستجابة للمخاطر الهامة والمؤثرة.
- يجب على المراجعين تقييم فعالية الإجراءات التدقيقية التي تم تنفيذها.

2. حدد ثلاثة مجالات أساسية للتقدير المهني:

1. تقييم المخاطر: يتطلب من المراجعين تقييم المخاطر المحتملة التي قد تؤثر على البيانات المالية.
2. تصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق: يتطلب من المراجعين تصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق مناسبة للاستجابة للمخاطر المقيمة.
3. تقييم النتائج: يتطلب من المراجعين تقييم النتائج التي تم الحصول عليها من إجراءات التدقيق.

3. ماهي الخطوات الأساسية لأي تقدير مهني:

1. تحديد الهدف: يجب على المراجعين تحديد الهدف من التقدير المهني.
2. جمع المعلومات: يجب على المراجعين جمع المعلومات ذات الصلة بالتقدير المهني.
3. تحليل المعلومات: يجب على المراجعين تحليل المعلومات التي تم جمعها.
4. إتخاذ القرار: يجب على المراجعين اتخاذ القرار المناسب بناءً على التحليل الذي تم إجراؤه.

السؤال الثاني:

1/مسئولية الإدارة عن الإلتزام بالقوانين والتشريعات.

أ- تتحمل الإدارة، تحت إشراف المكلفين بالحوكمة مسؤولية التأكد من أن عمليات المنشأة تتم وفقاً للأنظمة واللوائح وقد تؤثر الأنظمة واللوائح على القوائم المالية للمنشأة بطرق مختلفة، على سبيل المثال قد تؤثر بشكل مباشر على إفصاحات محددة مطلوبة من المنشأة في القوائم المالية، أو قد تفرض إطار التقرير المالي المنطبق وقد تحدد أيضاً حقوقاً وإلتزامات قانونية معينة للمنشأة، يتم إثبات بعضها في قوائمها المالية وبالإضافة إلى ذلك فإن الأنظمة واللوائح قد تفرض عقوبات في حالة عدم الإلتزام.

فيما يلي أمثلة لأنواع السياسات والإجراءات التي قد تطبقها المنشأة لمساعدتها في منع حدوث حالات عدم الإلتزام بالأنظمة واللوائح وإكتشاف حدوثها:

- متابعة المتطلبات النظامية والتأكد من أن إجراءات التشغيل مصممة للوفاء بهذه المتطلبات.
- إنشاء وتشغيل نظم رقابة داخلية مناسبة.
- وضع قواعد للسلوك المهني والإعلان عنها وإتباعها.
- التأكد من تدريب الموظفين بشكل مناسب على قواعد السلوك المهني والتأكد من فهمهم لها.
- متابعة الإلتزام بقواعد السلوك المهني وإتخاذ الإجراءات التأديبية المناسبة تجاه من لا يلتزم بمه من الموظفين.
- تعيين مستشارين قانونين للمساعدة في متابعة المتطلبات النظامية.

2/ مسئولية المراجع الخارجي عن الإلتزام متناولاً الآتي:-

- بصفتك كمراجع خارجي ماهي الإجراءات المتبعة لتحديد عدم الإلتزام.

إجراءات المدقق لجمع أدلة الإثبات حول الإلتزام بالتعليمات والقوانين والأنظمة

1. دلائل عدم الإمتثال للقوانين والأنظمة:

- تحقيقات من قبل منظمات تنظيمية ودوائر حكومية، أو دفع غرامات أو فرض عقوبات.
- دفعات لخدمات غير محددة أو قروض للمستشارين أو لأطراف ذات علاقة أو لموظفين أو لموظفين حكوميين.
- عمولات مبيعات أو رسوم وكلاء بمبالغ كبيرة، مقارنة مع تلك التي تدفعها المنشأة عادةً أو تدفع في صناعتها، أو التي تدفع مقابل الخدمات التي إستلمت بالفعل.
- الشراء بأسعار أعلى أو أقل من سعر السوق إلى حد كبير.

- ❖ دفعات نقدية غير عادية، أو مشتريات بشيكات تدفع لحاملها أو تحويلات لحسابات مصرفية مبهمة.
- ❖ معاملات غير عادية.
- ❖ دفعات مقابل بضائع أو خدمات تمت لغير المورد.
- ❖ دفعات بدون وثائق مؤيدة مناسبة.
- ❖ وجود نظام معلومات ضعيف بسبب تصميمه.
- ❖ معاملات غير مصرح بها أو مسجلة بشكل غير مناسب.
- ❖ تعليقات وأخبار من خلال وسائل الإعلام المختلفة.

2- **الأمور الخاصة بتقييم المدقق:**

تشمل الأمور الخاصة بتقييم المدقق للأثر المحتمل على البيانات المالية ما يلي:

- التبعات المالية المحتملة لعدم الإمتثال للقوانين والأنظمة بالنسبة للبيانات المالية، بما في ذلك على سبيل المثال فرض غرامات أو عقوبات أو مطالبات بالتعويض عن أضرار والتهديد بمصادرة أصول.
- ما إذا كانت التبعات المالية المحتملة تتطلب الإفصاح.
- ما إذا كانت التبعات المالية المحتملة خطيرة بحيث تدعو إلى الشك حول العرض العادل للبيانات المالية، أو خلافاً لذلك تجعل البيانات المالية مضللة.

3- الحد الأدنى من إجراءات التدقيق في الظروف المختلفة

أ- إذا لم تكن هناك أي شكوك بعدم الإلتزام يقوم المدقق بما يلي:

1) مراجعة إجتماعات مجلس الإدارة، لأن الأمور المادية تناقش في إجتماعات مجلس الإدارة.
2) الحصول على كتاب من محامي المنشأة.
3) تقييم فهم وإدراك الإدارة للمتطلبات القانونية والتنظيمية، عن طريق الإستبيان أو المقابلة.

ب- إذا وجدت شكوك حول عدم الإلتزام، يقوم المدقق بالإجراءات الإضافية التالية:

1) الإستفسار وجمع أدلة الإثبات من مستوى إداري أعلى من المستوى الإداري المخالف.
2) بذل إجراءات تدقيق إضافية لحالات وجود مخالفات مادية قد تغلق الشركة بسببها.
3) إستشارة خبير قانوني.

ج- **إذا أكتشف حالات عدم الإلتزام:**

1) مناقشة الأمر مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة.
2) الإفصاح عن هذه الحالات من قبل العميل بالشكل المناسب.

- وماهو دورك كمراجع خارجي في الإلتزام وفقاً لمعيارالمراجعة الدولي رقم 250 متناولاً المعلومات التي حددها المعيار والتي تكون كمؤشر لعدم الإلتزام.

مراعاة المراجع للإلتزام بالأنظمة واللوائح:

في إطار التوصل إلى فهم للمنشأة وبيئتها وفقاً لمعيار المراجعة (315) (المحدث في عام 2019) يجب على المراجع أن يتوصل إلى فهم عام لما يلي:

1) الإطار النظامي والتنظيمي الذي تخضع له المنشأة والصناعة أو القطاع الذي تعمل فيه المنشأة.
2) كيفية إلتزام المنشأة بذلك الإطار.
3) يجب على المراجع أن يحصل على مايكفي من أدلة المراجعة المناسبة عن الإلتزام بأحكام الأنظمة واللوائح المتعارف بشكل عام على أن لها تأثيراً مباشراً على تحديد المبالغ والإفصاحات ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية.
4) يجب على المراجع تنفيذ إجراءات المراجعة الآتية للمساعدة في تحديد حالات عدم الإلتزام بالأنظمة واللوائح الأخرى، التي قد يكون لها تأثير جوهري على القوائم المالية:

- الإستفسار من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال عما إذا كانت المنشأة ملتزمة بهذه الأنظمة واللوائح.
- الفحص المادي للمراسلات، إن وجدت، المتبادلة مع سلطات الترخيص أو السلطات التنظيمية ذات الصلة.
- يجب على المراجع أن يظل منتبهاً أثناء المراجعة لإحتمال أن إجراءات المراجعة الأخرى المطبقة قد تلفت إنتباهه إلى حالات عدم الإلتزام، أو عدم إلتزام مشتبه فيه بالأنظمة واللوائح.
- يجب على المراجع أن يطلب من الإدارة والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، تقديم إفادات مكتوبة بأنه تم الإفصاح له عن جميع الحالات المعروفة لعدم الإلتزام، أو

عدم الإلتزام المشتبه فيه، بالأنظمة واللوائح والتي يجب أخذ تأثيراتها في الحسبان عند إعداد القوائم المالية.

- في حال عدم وجود أية حالة من حالات عدم الإلتزام المحدد حدوثها أو المشتبه في حدوثها، لا يكون المراجع مطالباً بتنفيذ إجراءات مراجعة تتعلق بمدى إلتزام المنشأة بالأنظمة واللوائح.

➢ إجراءات المراجعة عند إثبات حدوث عدم الإلتزام أو الإشتباه به وفقاً لمعايير المراجعة الدولية ذات الصلة.

وفقاً للمعيار الدولي للمراجعة (250) مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية، عندما يصبح المراجع على دراية بمعلومات تتعلق بحالة عدم الإلتزام، أو عدم إلتزام مشتبه فيه، بالأنظمة واللوائح، فيجب عليه:

1- أن يتوصل إلى فهم لطبيعة التصرف والظروف التي حدثت فيها.
2- أن يحصل على المزيد من المعلومات لتقويم التأثير المحتمل على القوائم المالية.
3- إذا إشتبه المراجع في وجود عدم إلتزام، فيجب عليه مالم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح، مناقشة الأمر مع المستوى الإداري المناسب والمكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، وإذا لم تقدم الإدارة أو المكلفين بالحوكمة، حسب مقتضى الحال، معلومات كافية تؤيد إلتزام المنشأة بالأنظمة واللوائح ورأى المراجع بحسب حكمه أن عدم الإلتزام المشتبه فيه قد يكون له تأثير جوهري على القوائم المالية، فيجب أن ينظر المراجع في مدى الحاجة للحصول على مشورة قانونية.
4- إذا لم يكن ممكناً الحصول على معلومات كافية عن عدم الإلتزام المشبه في حدوثه فيما يتعلق بجوانب المراجعة الأخرى، بما في ذلك تقييم المراجع للمخاطر وإمكانية الإعتماد على الإفادات المكتوبة، وأن يتخذ التصرف المناسب.

الإبلاغ والتقرير عن عدم الإلتزام المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه للمكلفين بالحوكمة:

أ- مالم يكن ذلك محظوراً بموجب الأنظمة أو اللوائح، يجب على المراجع إبلاغ المكلفين بالحوكمة بالأمور المتعلقة بعدم الإلتزام بالأنظمة أو اللوائح التي نمى إلى علمه خلال سير المراجعة، مالم يكن جميع المكلفين بالحوكمة مشاركين في إدارة المنشأة وبالتالي يكونون مدركين للأمور المتعلقة

بعدم الإلتزام المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه التي قام المراجع فعلاً بالإبلاغ عنها، إلا إذا كان من الواضح أن تلك الأمور ليست لها تبعات مهمة.

ب-إذا إعتقد المراجع بحسب حكمه، أن عدم الإلتزام يعد تصرفاً متعمداً وجوهرياً فيجب عليه إبلاغ المكلفين بالحوكمة في أقرب وقت ممكن عملياً.

ت- في حال إشتباه المراجع في تورط الإدارة أو المكلفين بالحوكمة في عدم الإلتزام، فيجب عليه إبلاغ الأمر إلى مستوى السلطة التالية الأعلى داخل المنشأة، إن كان موجوداً، مثل لجنة المراجعة أو المجلس الإشرافي وعندما لا توجد سلطة أعلى، أو إذا كان المراجع يعتقد أنه لن يتم إتخاذ تصرف بشأن ما تم الإبلاغ عنه، أو كان متأكداً بشأن الشخص الذي سيقدم له التقرير، فيجب على المراجع أن ينظر في مدى الحاجة للحصول على مشورة قانونية .

ث- يجب على المراجع أن يضمن في توثيقه لأعمال المراجعة عدم الإلتزام بالأنظمة واللوائح، المحدد حدوثه أو المشتبه في حدوثه، إضافةً إلى مايلي:

- إجراءات المراجعة المنفذة والأحكام المهنية المهمة المتخذة والإستنتاجات التي تم التوصل إليها بشأن عدم الإلتزام.
- المناقشات التي جرت مع الإدارة والمكلفين بالحوكمة وغيرهم بشأن الأمور المهمة ذات العلاقة بعد الإلتزام بما في ذلك كيفية إستجابة الإدارة وعند الإقضاء المكلفين بالحوكمة لذلك الأمر.

3/ بصفتك كمراجع قانوني هل تقبل بنصيحة المدير المالي بالإعتماد على عمل إدارة المراجعة الداخلية على غرار المراجع السابق، قم بمناقشة الأسئلة أدناه وفقاً لمتطلبات إعتماد المراجع الخارجي على عمل المراجع الداخلي :

وفقاً لمعيار المراجعة الدولي ISA 610 (الاستفادة من عمل المراجعة الداخلية) يمكن للمراجع الخارجي أن يستفيد من عمل المراجعة الداخلية إذا توفرت شروط معينة. ومع ذلك، في هذه الحالة، يبدو أن هناك عدة مخاوف تؤثر على إستقلالية وموضوعية إدارة المراجعة الداخلية، مما قد يجعل من الصعب على المراجع الخارجي الإعتماد بشكل كامل على عملهم.

المخاوف الرئيسية تشمل:

1. التبعية الإدارية والوظيفية: يتبع المدير التنفيذي للمراجعة الداخلية للمدير التنفيذي، وهذا قد يؤثر على استقلالية المراجعة الداخلية. وفقاً لمعايير المراجعة الداخلية، يُفضل أن تكون المراجعة الداخلية تابعة لمجلس الإدارة أو لجنة المراجعة لضمان إستقلاليتها. وموضوعيتها.
2. ضعف لجنة المراجعة: يُشير الوضع إلى أن لجنة المراجعة ضعيفة وغير فعالة، مما قد يؤدي إلى نقص في الرقابة والمتابعة على إدارة المراجعة الداخلية.
3. العلاقات الشخصية: وجود علاقة القرابة بين المدير المالي والرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية قد يؤثر على إستقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية، بالإضافة إلى ذلك، فإن تعيين الرئيس التنفيذي للمراجعة الداخلية دون وجود أدلة واضحة على عملية الإختيار قد يثير الشكوك حول إستقلاليته.
4. السيطرة على مجلس الإدارة: سيطرة المدير التنفيذي على مجلس الإدارة قد تؤثر على قدرة المراجعة الداخلية على العمل بشكل مستقل.

بناءً على هذه العوامل، قد لا يكون من المناسب للمراجع الخارجي الإعتماد بشكل كبير على عمل المراجعة الداخلية كما إقترح المدير المالي، بدلاً من ذلك، يمكن للمراجع الخارجي أن يقوم بتقييم أداء المراجعة الداخلية وتحديد المجالات التي يمكن فيها الإستفادة من عملهم، مع الحفاظ على مستوى مناسب من التدقيق والتحقق من خلال الإجراءات الخاصة بالمراجعة الخارجية.

المراجع الخارجي يجب أن يتبع المعايير المهنية ويضمن أن أي إعتماد على عمل المراجعة الداخلية يتم بشكل متحفظ ومدروس، مع الأخذ في الإعتبار المخاطر المحتملة والقيود المفروضة على إستقلالية وموضوعية المراجعة الداخلية.

❖ ماهي الإجراءات المتبعة من قبل المراجع الخارجي لتقويم موضوعية المراجع الداخلي؟

عند تحديد ما إذا كان من المرجح أن يكون عمل المدققين الداخليين كافياً لأهداف التدقيق ينبغي على المدقق الخارجي تقييم **موضوعية قسم التدقيق الداخلي: وذلك من خلال مايلي:**

- وضع قسم التدقيق الداخلي ضمن المنشأة وتأثير هذا الوضع على قدرة المدققين الداخليين على أن يكونوا موضوعيين.
- ما إذا كان قسم التدقيق الداخلي مسؤولاً من المكلفين بالحوكمة أو مسؤول يتمتع بالصلاحيات الملائمة، وما إذا كان للمدققين الداخليين وسيلة وصول مباشرة إلى المكلفين بالحوكمة وإلى جميع الموظفين والأصول والمستندات والمعلومات دون شرط أو قيود.
- ما إذا كان المدققون الداخليون معفيين من أي مسؤوليات متضاربة او تنفيذية.

- ما إذا كان المكلفون بالحوكمة يشرفون على قرارات التوظيف المتعلقة بقسم التدقيق الداخلي ويحددون مخصصات الرئيس التنفيذي للتدقيق الداخلي وهم من يقمون بتعيينه وعزله ويقيمون أدائه.
- ما إذا المكلفون بالحوكمة هم المعنيين بالمصادقة والموافقة والإعتماد النهائي على موازنة التدقيق الداخلي وميثاق التدقيق الداخلي والإجراءات والسياسات والخطة السنوية للتدقيق الداخلي.
- ما إذا كان هنالك أية قيود أو ضوابط على قسم التدقيق الداخلي من قبل الإدارة أو المكلفين بالحوكمة.
- ما إذا كانت الإدارة تعمل وفقاً لتوصيات قسم التدقيق الداخلي وإلى أي مدى وكيفية إثبات هذا العمل.
- ما إذا كان المدققون الداخليون يمتلكون الكفاءة الفنية والمهنية للتدقيق الداخلي وذلك من خلال، المدققون الداخليون أعضاء في هيئات مهنية ذات علاقة و تمتعهم بالكفاءة والتدريب الفني الكافي كمدققين داخليين، وهنالك سياسات قائمة لتوظيف وتدريب المدققين الداخليين.
- إمكانية تأدية عمل المدققين الداخليين بالعناية المهنية المطلوبة، وذلك من خلال ما إذا كان تم التخطيط لنشاطات قسم التدقيق الداخلي والإشراف عليها ومراجعتها وتوثيقها حسب معايير التدقيق الداخلي العالمية، بالإضافة إلى وجود وكفاية دليل التدقيق أو المستندات الأخرى المشابهة وبرامج العمل ووثائق التدقيق الداخلي.
- إمكانية وجود تواصل فعال ما بين المدقق الداخلي والخارجي ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية ولجنة المراجعة.

❖ **ماهي الإجراءات المتبعه لتحديد مدى كفاية العمل المحدد الذي نفذه المراجعون الداخليون لأغراض المراجع الخارجي؟**

لتحديد كفاية العمل المحدد الذي قام به المدققون الداخليون لأهداف المدقق الخارجي على المدقق الخارجي التأكد من الآتي:

1. أنه تم تأدية العمل من قبل مدققين داخليين يتمتعون بكفاءة فنية وتدريبية كافية.
2. تم الإشراف على عمل المدققين الداخليين ومراجعته وتوثيقه بالصورة الملائمة من قبل المكلفين بالحوكمة.

3. تم الحصول على أدلة تدقيق كافية لتمكين المدقق الخارجي من الوصول إلى إستنتاجات معقولة.
4. كانت الإستنتاجات التي تم التوصل إليها ملائمة في ظل الظروف وكانت أي تقارير تم إعدادها من قبل المدققين الداخليين منسجمة مع نتائج العمل المنجز.
5. تم حل أي توقعات أو مسائل غير عادية تم الإفصاح عنها من قبل المدققين الداخليين بصورة ملائمة.
6. مدى سلامة الحلول المنفذة من جانب المنشأة للأمور المفصح عنها بتقارير المراجعة الداخلية.
7. توثيق الإستنتاجات التي تم التوصل إليها فيما يتعلق بتقييم كفاية عمل المدققين الداخليين وإجراءات التدقيق التي قام بها المدقق الخارجي حول ذلك العمل.
8. مدى دعم أدلة المراجعة الداخلية لإستنتاجاته.

- **ماهي الإعتبارات التي يجب مراعاتها من قبل المراجع الخارجي عند تحديد أثر عمل المراجع الداخلي على طبيعة ومدى توقيت إجراءات المراجعة.**

1. طبيعة ونطاق العمل المنجز أو الذي سيتم إنجازه من قبل المدققين الداخليين.
2. المخاطر المقيمة للبيانات الخاطئة الجوهرية على مستوى الإثبات لأصناف معينة من المعاملات وأرصدة الحسابات والإفصاحات.
3. درجة الموضوعية في تقييم أدلة التدقيق التي جمعها المدققون الداخليون لدعم الإثباتات ذات العلاقة.
4. درجة التقدير الشخصي التي يطبقها المراجع الداخلي.
5. مخاطر التحريف الجوهري المحددة من جانب المراجع الداخلي.

السؤال الثالث:

1/ ماهي مهددات الإستقلالية للمراجع الخارجي ؟

الإستقلالية:

إن المبدأ الرئيسي الذي تقوم عليه مهنة التدقيق هو الإستقلالية وتنبع أهمية الإستقلالية في أن الهدف من عملية التدقيق هو إبداء الرأي حول عدالة وصحة البيانات المالية التي يعتمد عليها العديد من المستخدمين (خاصة المستثمرين والمقرضين) في إتخاذ قرارات مالية وإقتصادية، وبالتالي تهتم هذه الفئات بأن تكون البيانات المالية قد تم تدقيقها من جهة مستقلة عن المنشأة المسؤولة عن إعداد هذه البيانات المالية.

التهديدات للمبادئ الأساسية للمدقق:

وفقاً لقانون أخلاقيات المحاسبين المهنيين الصادر عن مجلس المعايير الدولية لأخلاقيات المحاسبين القانونيين (IESBA) فيما يلي أمثلة على الظروف (التهديدات) التي قد تؤثر على إلتزام المدقق بالإستقلالية والمبادئ الأساسية الأخرى:

1) تهديد المصلحة الشخصية:

- وجود مصلحة مالية مباشرة هامة للمدقق مع العميل.
- أن تشكل الإيرادات من العميل الجزء الأكبر من إيرادات شركة التدقيق.
- وجود علاقة تجارية وطيدة للمدقق مع العميل.
- وجود مخاوف لدى شركة التدقيق من فقدان عميل مهم.
- دخول المدقق في مفاوضات توظيف لدى العميل.
- أن تكون الرسوم (أتعاب عملية التدقيق) مشروطة بنتائج التدقيق.

2) تهديد المراجعة الذاتية:

- أن يتم تدقيق بيانات مالية معدة من قبل شركة التدقيق نفسها.
- إصدار رأي حول فعالية نظام مالي شاركت شركة التدقيق في تصميمه أو تنفيذه.
- أن يكون أحد أعضاء فريق التدقيق حتى وقت قريب مديراً أو مسؤولاً لدى العميل.
- أن شركة التدقيق تقدم خدمات أخرى للعميل تؤثر بشكل مباشر في البيانات المالية موضوع التدقيق.

3) تهديد التآييد:

- تأييد شركة التدقيق عملية إصدار الأسهم للعميل.
- أن تعمل شركة التدقيق كمحامي للعميل في قضايا ونزاعات مع الغير.

4) تهديد التآلف:

- يرتبط أحد أعضاء فريق التدقيق بعلاقة عائلية مباشرة أو وثيقة مع أحد المدراء أو المسؤولين لدى العميل.
- يرتبط أحد أعضاء فريق التدقيق بعلاقة عائلية مباشرة أو وثيقة مع موظف لدى العميل، يمارس تأثيراً هاماً – بحكم منصبه– على موضوع التدقيق.
- أن يكون أحد المدراء أو المسؤولين لدى العميل مسئولاً في شركة التدقيق حتى وقت قريب.
- إرتباط طويل الأجل بين مدقق رئيسي في فريق التدقيق والعميل.
- قبول الهدايا المادية من العميل أو أي معاملة تفضيلية غير مبررة.

5) تهديد المضايقة:

- تهديد شركة التدقيق بالطرد أو الفصل من عملية التدقيق.
- تهديد شركة التدقيق بعدم التجديد والإستبدال إذا عارضت سياسة محاسبية إستخدمها العميل لعملية معينة.
- تهديد شركة التدقيق بالمقاضاة إذا أصدرت رأي معين.
- الضغط على المدقق لقبول ممارسة محاسبية ما من موظف لدى العميل بداعي الخبرة الكبيرة لهذا الموظف.
- الضغط على المدقق لتقليل إجراءات التدقيق بصورة غير مناسبة بهدف تقليص الأتعاب.

2/ ماهي التحوطات وكيف نتعامل مع هذه المهددات (الإجراءات الوقائية):

يجب على المدقق تحديد إمكانية وجود أي من التهديدات السابقة قبل وخلال تنفيذ عمليات التدقيق والعمل على تجنبها أو تقليصها لمستوى مقبول بحيث لا تؤثر على حكمه المهني، أو أن يقوم برفض المهمة أو إلغائها إذا لم يتمكن من ذلك، **وتقسم الإجراءات الوقائية التي تتضمنها المتطلبات المهنية أو التشريعية أو الأنظمة:**

1. الإجراءات الوقائية التي تتضمنها المتطلبات المهنية أو التشريعية أو الأنظمة:

- ❖ متطلبات التعليم والتدريب والخبرة اللازمة لمزاولة مهنة التدقيق.
- ❖ متطلبات التطوير المهني المستمر للمحافظة على الكفاءة.
- ❖ أنظمة الحوكمة.
- ❖ المعايير المهنية لأداء المهمة.
- ❖ آليات المراقبة والتأديب التي تتضمنها المهنة والأنظمة.
- ❖ مراجعة طرف ثالث للإجراءات والنتائج التي يصل إليها المدقق الخارجي.

2. الإجراءات الوقائية في بيئة العمل، وتقسم إلى :

أ- الإجراءات الوقائية في بيئة وأنظمة عميل التدقيق: قد تتضمن بيئة العميل أحياناً إجراءات وقائية مساعدة للمدقق في تقليص التهديدات إلى مستوى مقبول، مثل:

- ❖ وجود موظفين أكفاء وبخبرات عالية.
- ❖ متانة أنظمة وإجراءات العمل الداخلية التي تضمن جودة الأداء وفقاً لمعايير الأداء لدى القطاع وسلامة عملية إتخاذ القرارات.

غير أن لا يمكن للمدقق الإعتماد على هذه الإجراءات الوقائية فقط في تقليص التهديدات.

ب- الإجراءات الوقائية على مستوى بيئة العمل في شركة التدقيق، وتتضمن:

- ❖ مدى تركيز إدارة شركة التدقيق على الإلتزام بالمبادئ الأساسية.
- ❖ سياسات وإجراءات تطبيق ومراقبة جودة تنفيذ المهام وعمليات التدقيق.
- ❖ وضع سياسات توضح كيفية تحديد التهديدات للمبادئ الأساسية ودرجتها والإجراءات الوقائية لتقليصها إلى حد مقبول أو رفض المهمة.
- ❖ وجود سياسات وإجراءات داخلية تتطلب الإلتزام بالمبادئ الأساسية.
- ❖ وجود سياسات وإجراءات تمكن من تحديد المصالح أو العلاقات بين شركة التدقيق أو أعضاء فريق التدقيق والعملاء.
- ❖ سياسات وإجراءات لمراقبة وإدارة الإيرادات لتجنب الإعتماد على إيرادات من عميل واحد.
- ❖ وجود فرق عمل الخدمات غير التدقيق مستقلة عن فرق عمل التدقيق للعملاء.
- ❖ سياسات وإجراءات منع الآخرين من موظفي شركة التدقيق من التدخل أو التأثير غير المقبول على نتائج التدقيق.
- ❖ ضمان إيصال سياسات وإجراءات الشركة لكافة الموظفين في الوقت المناسب، ومتابعة تدريبهم وتمكنهم منها.
- ❖ وجود سياسات وإجراءات لتشجيع الموظفين على إيصال أية تهديدات لإدارة شركة التدقيق.
- ❖ تحديد شخص مسؤول عن متابعة ومراقبة إلتزام كافة الموظفين بنظام الجودة وسياسات العمل في شركة التدقيق.
- ❖ وجود نظام عقوبات لضمان الإلتزام بالسياسات والإجراءات.

ج- الإجراءات الوقائية في شركة التدقيق على مستوى عملية التدقيق، وتتضمن:

- قيام مدقق ليس عضواً في فريق التدقيق بمراجعة العمل المنجز من فريق التدقيق.
- إستشارة أطراف خارجية خبيرة مستقلة كالهيئات المهنية أو شركات تدقيق أخرى.

- مناقشة المسائل الأخلاقية وطبيعة الخدمات المقدمة والأتعاب المتوقعة مع المكلفون بالحوكمة لدى العميل.
- إشراك شركة تدقيق أخرى في إنجاز أو إعادة إنجاز جزء من عملية التدقيق.
- التناوب والتدوير في أعضاء فريق التدقيق.

3/ من محددات عملية التدقيق أن أدلة الإثبات مقنعة (تأكيد معقول) وليست حاسمة (تأكيد مطلق)، أشرح هذه العبارة مبيناً العوامل المؤثرة في ذلك.

تعتبر معظم أدلة الإثبات مقنعة وليست حاسمة، ويقصد بذلك أن النتائج التي يحصل]]kkk

عليها المدقق من خلال تنفيذه لإجراءات التدقيق، قد لا تعبر عن الواقع الفعل/n/ي للمنشأة، فمثلاً رد أحد عملاء المنشأة على مصادقة المدقق بصحة الرصيد قد يكون ذلك دون رجوعه لسجلاته، وبالتالي قد يكون الرصيد محرّف، ويعود ذلك للأسباب التالية:

1. **طبيعة التقارير المالية:** تعتمد عملية إعداد البيانات المالية على حكم الإدارة المتعلق بتطبيق متطلبات إطار إعداد التقارير المالية المعمول به على حقائق وظروف المنشأة، وتحتوي العديد من بنود البيانات المالية على قرارات أو تقييمات ذاتية أو درجة من الشك، كما هو الحال فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية التي تشكل جزءاً رئيسياً من عمليات إعداد البيانات المالية.
2. **طبيعة إجراءات التدقيق:** هنالك قيود عملية وقانونية على قدرة المدقق في الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة مثل:

- هنالك إحتمالية أن لا توفر الإدارة أو الآخرون، سواءاً بشكل متعمد أو غير متعمد المعلومات الكاملة المرتبطة بإعداد البيانات المالية أو تلك المعلومات التي قد طلبها المدقق.
- وجود إحتيال مبني على خطط معقدة ومنظمة بعناية تم تصميمها من أجل إخفائه، الأمر الذي قد يجعل المدقق يعتقد بأن أدلة التدقيق صحيحة بينما هي ليست كذلك.
- لا يعد التدقيق تحقيق رسمي في السلوكيات الخاطئة المزعومة، وبالتالي لا يمنح المدقق صلاحيات قانونية خاصة، مثل صلاحية البحث التي قد تكون ضرورية لمثل هذا النوع من التحقيق.

- إصدار التقارير المالية في مواعيدها، والموازنة بين المنفعة والتكلفة، بالرغم من أن مسألة الصعوبة أو الوقت أو التكلفة لا تشكل بحد ذاتها أساساً مشروعاً ليتجاهل المدقق القيام بإجراء تدقيق معين لا بديل عنه أو ليكتفي بأدلة تدقيق غير مقنعة تماماً، ويساعد التخطيط الملائم في توفير الوقت والموارد الكافيين لإجراء عملية التدقيق، وبصرف النظر عن ذلك، يميل مدى إرتباط المعلومات، وبالتالي قيمتها، إلى التلاشي مع مرور الوقت، وهناك توازن يجب تحقيقه بين مدى موثوقية المعلومات وتكلفتها.

3. مسائل أخرى، مثل:

- ❖ الإحتيال، وخاصة الإحتيال الذي تتورط فيه الإدارة العليا أو التآمر.
- ❖ وجود وإكتمال علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة.
- ❖ حدوث عدم إمتثال للقوانين والأنظمة.
- ❖ الأحداث والظروف المستقبلية التي قد تجعل منشأة معينة تتوقف عن العمل كمنشأة مستمرة.

4/ هل يستطيع المراجع الخارجي إعتبار الأهمية النسبية 0% أو 100%، فسر ذلك.

من غير المنطقي إفتراض مستوى الأهمية النسبية 0% أو 100%، للأسباب التالية:

- ➢ لو إفترض المراجع الخارجي أن الأهمية النسبية = 0% ، فهذا يعني أن كل البنود مهمة وأن الخطأ غير مسموح به نهائياً، حيث أن قيمة أي تحريف أكبر من الصفر يعتبر مهم ومادي ويؤثر على رأي المراجع الخارجي بالتعديل، وتكون مسؤولية المراجع الخارجي هنا أن يكتشف كل الأخطاء، وبالتالي فإن حجم أدلة الإثبات الواجب جمعها كبير جداً، وسوف تكون تكاليف التدقيق عالية جداً، ولكل ذلك يعتبر هذا الإفتراض غير ممكن ولا يمكن تحقيقه.
- ➢ لو إفترض المراجع الخارجي أن الأهمية النسبية 100%، فلن يحتاج المراجع الخارجي للقيام بأي إجراءات مراجعة، وهذا غير ممكن لأنه يتنافى مع هدف التدقيق الرئيسي بالتحقق من عدالة القوائم المالية.

5/ لا تختلف أهداف الإجراءات الرقابية في بيئة العمل اليدوي عن الآلي، ولكن تختلف طبيعة البيئة الرقابية بينهما، المطلوب:

أ/ أذكر خمسة من الإختلافات في طبيعة البيئة الرقابية بين بيئة العمل اليدوي والآلي .

ب/ ما هي أقسام الإجراءات الرقابية التطبيقية، مع إعطاء ثلاثة إجراءات لكل قسم منها.

إجابة (أ)

إن تصميم وتنفيذ عناصر أنظمة الرقابة الداخلية ومكوناتها الرئيسية لا تختلف في بيئة العمل اليدوي عن البيئة الآلية، ولكن الإختلاف يكمن في طبيعة المخاطر والإجراءات الرقابية المناسبة لها في ظل البيئة الآلية، خمسة من الإختلافات في طبيعة البيئة الرقابية بين بيئة العمل اليدوي والآلي:

1- **تغيير في الموجودات الثابتة:** من خلال وجود أجهزة الحاسوب والبرامج المطبقة.

2- **تغيير في الهيكل الوظيفي والموظفين:** من خلال إنشاء دائرة خاصة للحاسوب، ووجود وظائف جديدة بأسماء جديدة.

3- مركزية المعلومات وفصل الوظائف.

4- **طرق تنفيذ الموافقة الإدارية:** من خلال التنفيذ والإجازة عبر النظام مباشرة دون توقيع مستندات.

5- تشابه عملية معالجة البيانات ذات الطبيعة المتشابهة.

إجابة (ب)

أقسام وأنواع الإجراءات الرقابية التطبيقية، وثلاثة إجراءات لكل قسم منها:

1- الرقابة على المدخلات: ومن الأمثلة عليها:

أ- إعتماد البيانات قبل معالجتها على الكمبيوتر.

ب-مراجعة وإجازة المخلات من موظف آخر.

ت-وجود نماذج مطبوعة مسبقاً تتناسب مع نوع وتسلسل إدخال البيانات.

2- الرقابة على المعالجة، وتشمل:

أ- إجراءات التحقق من عدم التعديل في البيانات قبل معالجتها.

ب-إجراءات التحقق من عدم تغير أو فقد البيانات عند إنتقالها من مرحلة معالجة إلى أخرى.

ت-أن معالجة البيانات قد تمت بشكل صحيح.

3- الرقابة على المخرجات، وتشمل:

أ- إكتمال وصحة المخرجات.

ب-عدم السماح سوى للموظفين المخولين بالإطلاع على المخرجات.

ت-تزويد الموظفين المفوضين بالمخرجات دون تأخير.

السؤال الرابع

1/ ما هي الإجراءات المطلوبة التي يقوم بها المراجع القانوني لفهم طبيعة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وتقييم مخاطرها، وكيف يستجيب المراجع القانوني عند إكتشافه لمظاهر وجود إحتيال أو إختلاس في البيانات المالية ؟

الجزء الأول من السؤال : إجراءات المراجع القانوني لفهم طبيعة المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة وتقييم مخاطرها:

يتمثل هدف المراجع القانوني في الحصول على فهم حول علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة، ليكون قادراً على ما يلي:

1- تمييز عوامل مخاطرة الإحتيال الناشئة من علاقات ومعاملات الاطراف ذات العلاقة المرتبطة بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية الناجمة عن الإحتيال.

2- بالإستناد إلى أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، التوصل إلى ما إذا كانت البيانات المالية:

أ. تحقق العرض العادل، و

ب. غير مضللة.

3- الحصول على أدلة تحقيق كافية ومناسبة حول تحديد علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة ومحاسبتها والإفصاح عنها بالشكل المناسب في البيانات المالية.

وللوصول لهذا الفهم، يقوم المدقق بما يلي:

1. بالإستفسار من الإدارة عن الأمور التالية:

أ- هوية الأطراف ذات العلاقة بالمنشأة بما ذلك التغيرات عن الفترة السابقة.

ب- طبيعة العلاقات بين المنشأة وهذه الأطراف ذات العلاقة.

ت- ما إذا أجرت المنشأة أية معاملات مع الأطراف ذات العلاقة خلال الفترة، وفي حال حصل ذلك، يستفسر المدقق عن نوع وهدف المعاملات.

2. مناقشة المسائل التالية بين أعضاء فريق العملية:

أ- طبيعة ونطاق علاقات ومعاملات المنشأة مع الأطراف ذات العلاقة، (بإستخدام سجل المدقق الخاص بالأطراف ذات العلاقة الذي يتم تحديثه بعد كل عملية تدقيق مثلاً، أو من واقع خبرة المدققين بالمعاملات الممكنة).

ب- التركيز على أهمية ممارسة الشك المهني خلال عملية التدقيق، وتقدير إحتمالية حدوث أخطاء جوهرية مرتبطة بعلاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة.

ت- ظروف أو أوضاع المنشأة التي قد تدل على وجود علاقات أو معاملات للأطراف ذات العلاقة لم تحددها الإدارة، ولم تفصح عنها للمدقق.

ث–تحديد السجلات أو الوثائق التي قد تدل على وجود علاقات أو معاملات للأطراف ذات العلاقة.

ج– كيف يمكن إستغلال الإدارة المسيطر عليها من قبل منشآت ذات هدف خاص لتسهيل إدارة الأرباح.

ح– كيفية التلاعب من خلال أن يتم ترتيب المعاملات بين المنشأة وشريك تجاري معروف لدى عضو رئيسي في الإدارة، من أجل تسهيل توزيع وتبادل أصول المنشأة بشكل غير صحيح.

الجزء الثاني من السؤال : كيف يستجيب المراجع القانوني عند إكتشافه لمظاهر وجود إحتيال أو إختلاس في البيانات المالية

عند إكتشاف المراجع القانوني لمظاهر وجود الإحتيال في البيانات المالية أو الإختلاس، فإنه يستجيب لذلك من خلال القيام بالإجراءات التالية:

1. تعيين أعضاء إضافيين لفريق التدقيق ذوي مهارات ومعرفة متخصصة مثل الخبراء الشرعيين وخبراء تقنية المعلومات، أو تعيين أفراد أكثر خبرة في العملية، مع الإشراف عليهم.
2. **التغيير في طبيعة إجراءات التدقيق، بشكل لا يمكن توقعه من موظفي العميل، كالقيام بما يلي:**

- ✓ من الممكن أن تصبح الملاحظة أو الفحص الفعلي لبعض الأصول أكثر أهمية.
- ✓ قد يصمم المدقق إجراءات للحصول على معلومات إضافية مدعمة، كإستخدام أساليب تدقيق بمساعدة الحاسب الآلي لجمع مزيد من الأدلة بشأن البيانات الواردة في الحسابات الهامة أو ملفات المعاملات الإلكترونية.
- ✓ قد يتوسع المدقق في تنفيذ إجراءات للحصول على معلومات إضافية مدعمة، كتصميم مصادقات خارجية ليس فقط لتأكيد المبالغ المسجلة، بل أيضاً لتأكيد تفاصيل إتفاقيات المبيعات مثلاً.
- ✓ قد يقوم المدقق بإضافة إجراءات تدقيق، فمن الممكن أن يجد المدقق أن إضافة إستفسارات إلى المصادقات الخارجية، توجه إلى الموظفين غير الماليين في المنشأة فيما يتعلق بأي تغييرات في إتفاقيات المبيعات وشروط التسليم ستكون فعالة.

3. **تعديل توقيت إجراءات التدقيق عن المتوقع:** فقد يتوصل المدقق إلى أن أداء فحص جوهري في نهاية الفترة أو بالقرب منها يحقق تعاملاً أفضل مع مخاطر مقيمة للأخطاء الجوهرية بسبب الإحتيال.
4. إستخدام أساليب إختيار عينات مختلفة أو زيادتها.
5. أداء إجراءات التدقيق في مواقع أو على بنود مختلفة بشكل فجائي.
6. **في حالة تسجيل قيود غير مناسبة أو غير مصرح بها في دفتر اليومية، فقد يقوم المدقق بما يلي:**

- ✓ تحديد الفئات المحددة لقيود اليومية والتعديلات الأخرى لفحصها.
- ✓ التحقق من أنظمة الرقابة التي يتم تنفيذها على قيود اليومية والتعديلات الأخرى.

7. حصول المراجع القانوني على إفادات مكتوبة من المكلفين بالحوكمة في حال:

- ✓ إعتمادهم لمعاملات محددة ذات أثر جوهري .

- ✓ تقديم إفادات شفوية
- ✓ أن تكون لهم مصالح مادية لدى الأطراف ذات العلاقة.

8. التقصي عن العقود المبرمة مع الأطراف ذات العلاقة.
9. التحقق من المعاملات التي تجرى مع الوسطاء .
10. تقويم الإفصاحات عن طرف ذي علاقة.

2/ ما هي الإجراءات المطلوبة التي يقوم بها المراجع القانوني لفهم البيئة الرقابية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة، وما هي مؤشرات عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة ؟

الشق الأول من السؤال: فهم البيئة الرقابية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

يجب أن يحصل المراجع القانوني على فهم لبيئة الرقابة المتعلقة بالتقليل من مخاطر الأخطاء الجوهرية المرتبطة بعلاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة، مثل:

1- قواعد السلوك الأخلاقي الداخلية، التي يتم إبلاغها إلى موظفي المنشأة وتطبيقها بالشكل المناسب، والتي تحكم الظروف التي قد تجري فيها المنشأة أنواعاً محددة من معاملات الأطراف ذات العلاقة.
2- السياسات والإجراءات المتعلقة بالإفصاح في الوقت المحدد عن مصالح الإدارة والمكلفين بالحوكمة في معاملات الأطراف ذات العلاقة.
3- تحديد المسؤوليات داخل المنشأة فيما يخص بتدوين وتلخيص والإفصاح عن معاملات الأطراف ذات العلاقة.
4- الإفصاح في الوقت المحدد حول المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة الهامة التي يتم إجراءها دون إتباع ممارسات العمل العادية.
5- موافقة لجنة فرعية تابعة للمكلفين بالحوكمة ومكونة من أفراد مستقلين عن الإدارة، على معاملات الطرف ذي العلاقة التي تنطوي على تضارب فعلي أو ملاحظ في المصالح.
6- المراجعات الدورية من قبل المدققين الداخليين حيث يكون ذلك ممكناً.
7- إستشارة الإدارة المدقق أو مستشار قانوني خارجي مثلاً حول حل قضايا الإفصاح الخاصة بالأطراف ذات العلاقة.

8- وجود سياسات وإجراءات متعلقة بالكشف عن الفساد، حيث يكون ذلك ممكناً.

قد تكون أنظمة الرقابة المطبقة على علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة داخل بعض المنشآت غير كافية لعدد من الأسباب:

- الأهمية القليلة التي توليها الإدارة لتحديد علاقات ومعاملات الأطراف ذات العلاقة والإفصاح عنها.
- الإفتقار إلى الإشراف المناسب من قبل المكلفين بالحوكمة.
- التجاهل المتعمد لأنظمة الرقابة الداخلية، لأن الإفصاحات المتعلقة بالاطراف ذات العلاقة قد تكشف معلومات تعتبرها الإدارة، معلومات حساسة مثل وجود معاملات يشترك فيها أو أفراد العائلة الذين يشغلون مناصب إدارية.
- فهم غير كافٍ من قبل الإدارة للمتطلبات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة التي يفرضها إطار إعداد التقارير المالية المعمول بها.
- غياب متطلبات الإفصاح بموجب إطار إعداد التقارير المالية المعمول به.

الشق الثاني من السؤال: مؤشرات عوامل مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية للمعاملات مع الأطراف ذات العلاقة:

قد تشير بعض المعاملات والمعلومات مع الأطراف ذات العلاقة إلى إمكانية وجود إحتيال، وعلى المدقق التنبيه لوجود مثل هذه العوامل، وأهمها:

1. التدخل الدائم للطرف ذو العلاقة في قرارات العمل للمنشأة.
2. طلب الحصول على موافقة الطرف ذو العلاقة على معاملات مهمة.
3. لا يوجد إشراف أو مراجعة أو مصادقة من المنشأة على المعاملات التي يشترك فيها الطرف ذو العلاقة.
4. قد يشير معدل الدوران المرتفع بشكل غير عادي في الإدارة العليا أو المستشارين المهنيين إلى تطبيق ممارسات غير أخلاقية أو إحتيال يخدم أهداف لطراف ذو علاقة.
5. قد يشير إستخدام الطرف ذي العلاقة لوسطاء في معاملات هامة دون وجود مبرر واضح لذلك إلى انه قد يملك مصلحة معينة في تلك المعاملات من التحكم بهؤلاء الوسطاء لأهداف إحتيالية.

6. قد تشير الأدلة على المشاركة المبالغ بها من قبل الطرف ذي العلاقة أو التدخل في إختيار السياسات المحاسبية أو تحديد التقديرات الهامة إلى إحتمالية إعداد بيانات مالية محرفة.

3/ ما هي الإجراءات المطلوبة التي يقوم بها المراجع القانوني لتقييم إحتمالية وجود تحريفات جوهرية في البيانات المالية لضمان الحصول على تأكيدات وأدلة إثبات مناسبة تمكنه من إصدار الرأي حول عدالة البيانات المالية، بالتالي الوفاء بمسؤولياته تجاه مستخدمي القوائم المالية ؟

الإجراءات التي يقوم بها المراجع القانوني لتقييم إحتمالية وجود تحريفات جوهرية في البيانات المالية:

1- تحديد أهداف للتدقيق من خلال التأكيدات المتعلقة بالعمليات، الأرصدة، والعرض والإفصاح

أ- إثباتات بشأن فئات العمليات والأحداث للفترة التي يتم تدقيقها، وتشمل:

1- **الحدوث:** العمليات والأحداث التي تم تسجيلها وقعت وتخص المنشأة، ويقصد بذلك أن العمليات المالية المسجلة في دفاتر اليومية، تمثل عمليات حدثت فعلاً، فعلى سبيل المثال إن تسجيل عملية بيع يجب أن يترافق مع خروج بضاعة من المخازن وتسليمها للمشتري، وتسجيل تحصيلات نقدية من العملاء يثبت من خلال وجود سند قبض.

2- **الإكتمال:** جميع العمليات والأحداث التي كان يجب تسجيلها تم تسجيلها، ويقصد بذلك أن العمليات المالية التي حدثت فعلياً قد سجلت في دفتر اليومية، وهذا تأكيد معاكس لتأكيد الحدوث، فعلى سبيل المثال إن خروج بضاعة من المخازن وتسليمها للمشتري يجب أن يترافق مع إصدار فاتورة مبيعات وتسجيل عملية بيع ، ووجود سند قبض من أحد العملاء يستوجب تسجيل هذه التحصيلات النقدية.

3- **الدقة:** المبالغ والبيانات الأخرى المتعلقة بالعمليات والأحداث المسجلة تم تسجيلها بشكل مناسب: ويقصد بها أن العمليات المالية التي حدثت فعلياً قد سجلت في دفتر اليومية بالقيمة الصحيحة، وإذا كانت بعملة أخرى قد حولت بسعر الصرف المناسب، وأن العمليات الحسابية قد تمت بشكل صحيح، ووفقاً لقيم المستندات المؤيدة.

4- **القطع أو الحد الفاصل:** العمليات والأحداث تم تسجيلها في الفترة المحاسبية الصحيحة: ويقصد بها أن العمليات المالية التي حدثت فعلياً قد سجلت في الفترة المالية التي تخصها، وعادة ما

يتعلق هذا التاكيد بالعمليات التي تحدث وتسجل قرب تاريخ البيانات المالية، ولذلك يجب على المدقق منح العمليات التي تحدث خلال أسبوعين سابقة ولاحقة لتاريخ البيانات المالية العناية اللازمة، فعلى المثال، إن قيود تسوية المصروفات المقدمة والمستحقة قد تم تسجيلها لتحميل الفترة بما يخصها من مصروفات، وكذلك إن عملية البيع قد تم تسجيلها عند تحقق الإيراد الخاص بها وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المطبقة، والذي عادةً ما يتحقق بتسليم البضاعة للعميل.

5- **التصنيف:** أن العمليات والأحداث قد تم تصنيفها بشكل مناسب: ويقصد بذلك صحة التوجيه المحاسبي لكافة أطراف العملية المالية، فعلى سبيل المثال، أن المواد الخام المشتراه قد سجلت من خلال حساب مخزون المواد الخام وليس البضاعة الجاهزة، وكذلك أن الفوائد الواجب رسملتها على الأصول المؤهلة للرسملة قد تمت رسملتها ولم تسجل كمصروف فترة.

2- الإثباتات بشأن أرصدة الحسابات في نهاية الفترة وتشمل:

أ- **الوجود:** الأصول والإلتزامات وحقوق المساهمين موجودة: ويقصد بهذا التأكيد أن كافة الأرصدة التي تحتويها البيانات المالية يقابلها ما يؤكد هذه الأرصدة، فعلى سبيل المثال، إن رصيد الذمم المدينة يمثل مبالغ فعلية قائمة على عملاء للمنشأة (أي لا يزيد الرصيد الظاهر في البيانات المالية عن مجموع أرصدة العملاء الإفرادية)، وأن رصيد المخزون يقابله بضاعة موجودة في مخازن المنشأة أو لدى الغير.

ب- **الإكتمال:** كافة الأصول والإلتزامات وحقوق المساهمين التي كان يجب تسجيلها تم تسجيلها: وهو تأكيد معاكس لتأكيد الوجود، ويقصد به أن كافة المفردات الفعلية القائمة بتاريخ البيانات المالية والتي نتجت عن عمليات مالية حقيقية لدى المنشأة والخاصة بحساب معين تمثل جزءاً من رصيد هذا الحساب، فعلى سبيل المثال، إن رصيد الذمم المدينة يشمل كافة أرصدة العملاء القائمة بهذا التاريخ دون إستثناء (أي لا يقل الرصيد الظاهر في البيانات المالية عن مجموع أرصدة العملاء الإفرادية).

ت- **الحقوق والإلتزامات:** المنشأة تملك الحقوق في الأصول أو تسيطر عليها، والإلتزامات هي إلتزامات على المنشأة، أي أن كافة الأرصدة تخص المنشأة، فعلى سبيل المثال، إن رصيد الأراضي والمباني يمثل أراضي ومباني تملكها المنشأة بموجب سند ملكية يثبت ذلك أو عقد

إستئجار تمويلي، وبالتالي فإن تحقق هدف الوجود لا يعني بالضرورة تحقق هدف الحقوق والإلتزامات، فوجود سيارة في كراج المنشأة أو وجود بضاعة في مخازنها لا يعني أنها ملك للمنشأة دائماً.

ث- **التقييم والتوزيع:** الأصول والإلتزامات وحقوق المساهمين مشمولة في البيانات المالية بالمبالغ المناسبة، ويقصد بها أن أرصدة الحسابات في البيانات المالية تظهر بالقيم الصحيحة وأن أية تسويات لها قد تم تثبيتها، فعلى سبيل المثال، إن رصيد مخصص الديون المشكوك فيها يعكس القدرة التحصيلية للذمم المدينة وجودتها، وأن المقدمات والمستحقات قد تم توزيعها بين الفترات المتعلقة بها بشكل عادل.

3- الإثباتات بشأن العرض والإفصاح وتشمل:

أ- **الحدوث:** الأمور التي تم الإفصاح عنها وقعت، ويقصد بذلك أن كافة المعاملات التي تتضمنها البيانات المالية (الإيضاحات) قد حدثت أو موجودة بتاريخ البيانات المالية، فعلى سبيل المثال، إن الإفصاحات عن العمليات مع الاطراف ذات العلاقة تعكس ما حدث خلال الفترة.

ب- **الإكتمال:** كافة الإفصاحات التي كان يجب إدخالها في البيانات المالية تم إدخالها، ويقصد بذلك أن كافة الإفصاحات التي تتطلبها معايير المحاسبة المطبقة قد تم بيانها للمستخدمين، فعلى سبيل المثال، عدم إغفال الإفصاح عن المعاملة الخاصة أو المميزة لعمليات مع الأطراف ذات العلاقة، أو وجود شكوك حول قدرة المنشأة على الإستمرار دون الإفصاح عنها.

ت- **الحقوق والإلتزامات:** الأمور التي تم الإفصاح عنها تخص المنشأة، فوجود رهونات على أي من أصول المنشأة، يدل على وجود حق محتمل للغير على هذه الأصول.

ث- **التصنيف وإمكانية الفهم:** المعلومات المالية معروضة ومبينة بشكل مناسب، والإفصاحات معبر عنها بوضوح ومن الأمثلة على ذلك، الإفصاح عن الجزء المتداول من القروض طويلة الأجل، وإظهار البنود التي ينطبق عليها شروط النقد المعادل ضمن النقد والنقد المعادل.

ج- **الدقة والتقييم:** المعلومات تم الإفصاح عنها بعدالة وبالمبالغ المناسبة.

بحمد الله وتوفيقه إنتهت الإجابات النموذجية